A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/46/PV.54
13 December 1991

ARABIC

الجمعية العامة

UN LIBRARY

DEC 17 1991

UN/SA COLLECTION

الدورة السادسة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الرابعة والخمسين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الإثنين ، ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس :	السيد الشهابي	(المملكة العربية السعودية)
ثم :	السيد روجرز (نائب الرئيس)	(بليز)
ثم :	السيد الشهابي (الرئيس)	(المملكة العربية السعودية)

- قضية فلسطين [٣٣] (تابع)

(أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

91-61845 (٣٥٦ب)(٩١)

المحتويات (تابع)

(ب) تقرير الامين العام

- برنامج العمل

- تنظيم الاعمال

- قضية فلسطين [٣٣] (تابع)

(أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

(ب) تقرير الامين العام

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٠٥ .

البند ٣٣ من جدول الاعمال (تابع)

قضية فلسطين

(أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/46/35) ؛

(ب) تقرير الامين العام (A/46/623 و Corr.1) .

السيد خامسي (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لاكثر من أربعة عقود ، وقضية فلسطين تشكل أحد مصادر القلق الدائم للمجتمع الدولي في رغبته في التوصل إلى حل عادل ومنصف لكل مشكلات الشرق الاوسط عامة ، والشعب الفلسطيني خاصة ، لمساعدة ذلك الشعب الذي طالت معاناته واقتُلع من بلاده ، كي يستعيد حقوقه الاساسية غير القابلة للتصرف ، بما في ذلك حقه في تقرير المصير وإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة .

ولعلكم تذكرون ، أنه في أعقاب تقسيم فلسطين في عام ١٩٤٧ إلى كيانين منفصلين - أحدهما يهودي ، والآخر عربي - لم تخرج إلى الوجود دولة فلسطين العربية إلاّ عندما اجتمع المجلس الوطني الفلسطيني في دورة استثنائية في الجزائر ، وأعلن ميلاد الدولة رسميا في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ .

وقد رحب بلدي ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، بهذا الاعلان ، كما رحبت به دول أخرى تشكل أغلبية البلدان الاعضاء في منظمتنا . وقد شكل هذا الاعلان حدثا تاريخيا للشعب الفلسطيني الذي يتعرض تعرضا متصلا لسياسة الافناء الكامل التي تمارسها اسرائيل وأولى المجتمع الدولي اهتماما كبيرا لهذا الاعلان ورأى أنه يشكل الى جانب إعلان الجزائر الآخر الذي صدر في المناسبة ذاتها خطوة هامة على طريق السعي الى إحلال سلم عادل ودائم في الشرق الاوسط . ومن جهة أخرى يجدر التذكير بأن الرئيس ياسر عرفات قد قام ، إبان المناقشة التي أجرتها الدورة الثالثة والاربعون للجمعية العامة في جنيف لقضية فلسطين ، بمد غصن الزيتون شخصيا الى اسرائيل باعترافه ضمنا بإنشاء ووجود الدولة اليهودية الناشئة على أساس قرار التقسيم لعام ١٩٤٧ ، وبادانته الارهاب بجميع أشكاله ، بما في ذلك الارهاب الصادر عن الدولة ، وبتوجيهه نداء الى اسرائيل لاجراء مباحثات تستهدف تسوية الصراع في إطار مؤتمر دولي واستنادا الى قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) .

غير أن هذا الاقتراح الشجاع لم تقابله سلطات تل أبيب بالرد المواتي الذي طال انتظاره ، بل إن هذه السلطات قامت على العكس بالتشدد في موقفها الى درجة أدت الى عرقلة جميع المبادرات ووضع قضية فلسطين مرة أخرى في طريق مسدود .

لقد انقضت منذ ذلك الحين ثلاث سنوات اهتز العالم خلالها بالتغيرات العميقة والسريعة التي نعرفها مثل التقارب بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، والانفراج بين الشرق والغرب ، وانتهاء الحرب الباردة ، وانتهاء الاستقطاب العالمي الذي تميز بالتناحر الايديولوجي والمواجهة ، والتسوية السلمية لعدد من الصراعات الاقليمية .

غير أن هذه الاحداث كلها التي يمكن أن نصفها بأنها أحداث إيجابية في العلاقات الدولية لم تترك أي أثر يذكر على الحالة الداخلية في فلسطين وفي الاراضي العربية المحتلة الاخرى . بل لقد زادت كثافة أعمال القمع اللاانسانية المسلطة على السكان المدنيين العزل . وتميزت هذه الاعمال على وجه الخصوص بجميع أنواع الاذى

والاضطهاد ؛ والاعتقالات الواسعة ، والاختطافات ، والترحيلات الداخلية ، والطرد الى البلدان المجاورة ولاسيما الاردن ، الامر الذي أدى في معظم الحالات الى تفريق شمل الاسر بطريقة فظة مؤلمة ، ومصادرة الممتلكات بما فيها المنازل والاراضي ، وتقييد الحريات المدنية ، وإطلاق النار عشوائيا على جماهير بريئة .

والى جانب جميع هذه الممارسات التعسفية واللاانسانية التي تتعارض مع الاعلان العالمي لحقوق الانسان وأحكام اتفاقية جنيف المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ بشأن حماية المدنيين وقت الحرب ، عجلت السلطات الاسرائيلية مؤخرا بطريقة مثيرة للازعاج برنامج اقامة المستوطنات الجديدة في أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة وفي سائر الاراضي العربية المحتلة ، وذلك بالرغم من النداءات الملحة والمتكررة التي وجهها المجتمع الدولي بهدف وقف كل التدابير أو الاجراءات التي تهدد بتقويض المبادرات الرامية الى إيجاد حل سلمي لصراع الشرق الاوسط في مجمله .

وإزاء حالة القمع هذه التي لا تطاق وإزاء التحدي المتفطرس للسلطات الاسرائيلية لم يعد أمام الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة من خيار إلا مضاعفة جهوده وتضحياته على درب الكفاح المقدس من أجل استعادة حقوقه الاساسية غير القابلة للتصرف والتخلص من نير الاستعمار الاسرائيلي . إن حركة الانتفاضة ، التي دخلت سنتها الرابعة والتي تجسد تصميم هذا الشعب وشجاعته تجسيدا أبيا ، قد حظيت بإعجاب ودعم جميع الشعوب المحبة للسلم والعدالة في جميع أنحاء العالم .

إن نتيجة حرب الخليج المأساوية ودرسها النهائي قد أتاحا توسيع صفوف دعاة إيجاد حل سياسي عاجل للصراع الاسرائيلي العربي ، وهو حل لا تستطيع اسرائيل أن تتنصل منه أو تتملص . وهكذا تسنى أن يفتتح في مدريد في ٣٠ تشرين الاول/اكتوبر الماضي مؤتمر السلم المعني بالشرق الاوسط ، الذي نظم بناء على مبادرة الولايات المتحدة وعقد تحت رعايتها ورعاية الاتحاد السوفياتي .

إن المفاوضات الثنائية في إطار هذا المؤتمر ، وخاصة بين الاسرائيليين والفلسطينيين ، ستكون طويلة وصعبة ومعقدة ولكن لدينا أسبابا قوية تسوغ الأمل في أن تتمكن جميع أطراف الصراع من التغلب على العقبات الماثلة والتوصل الى حل نهائي وعادل ومشرف للجميع .

إن وفدي يشعر بالارتياح لانعقاد هذا المؤتمر ويشيد بالجهود الدؤوبة التي بذلتها الولايات المتحدة فأتاحت استهلال عملية السلم . غير أن وفدي يرى أن أي حل يجب بالضرورة ، كيما يكون عادلا ودائما ، أن يراعي عددا من المبادئ التوجيهية : هي تأكيد حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة وغير القابلة للتصرف في الـ .ة وفي تقرير المصير وفي الوجود داخل دولة مستقلة ذات سيادة في فلسطين ؛ ووقف إقامة المستوطنات ؛ وانسحاب اسرائيل من جميع الاراضي الفلسطينية والاراضي العربية المحتلة منذ ١٩٦٧ بما في ذلك القدس ؛ وحق جميع دول المنطقة في العيش في أمن داخل حدود آمنة معترف بها دوليا .

وتعتزم جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، واضعة في اعتبارها المبادئ التوجيهية الانفة الذكر ، أن تشارك في جهود المجتمع الدولي الرامية الى تقديم المعونة والدعم الضروريين لقضية الشعب الفلسطيني .

وفي هذا السياق ، نود بصفة خاصة أن نتقدم بالتهنئة الى اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وشعبة الحقوق الفلسطينية ولجنة التنسيق الدولية للمنظمات غير الحكومية على أنشطتها التي لم تكل على مر السنوات الماضية لتنظيم مؤتمرات وحلقات دراسية وندوات في العالم بأسره لتعبئة الرأي العام العالمي على نحو فعّال قدر الامكان لمؤازرة نضال الشعب الفلسطيني المشروع . كما نشيد بالامين العام للامم المتحدة الذي لم يال جهدا في السعي الى تهيئة الظروف التي تسمح بعقد المؤتمر الدولي وفقا للتوصيات الواردة في القرارات ذات الصلة لمجلس الامن والجمعية العامة ، ويحدونا وطيد الامل في أن يكلل نضال الشعب الفلسطيني المشروع في النهاية بالنجاح .

السيد بشار مال (أفغانستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسرنا أن تنظر هذه الجمعية الموقرة مرة أخرى في أمر الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني . وقد ظل هذا البند قيد البحث منذ إنشاء المنظمة تقريبا ، ومع ذلك لم تحل القضية بعد . فما زالت أوجه معاناة الشعب الفلسطيني مستمرة ولا تزال المنطقة بؤرة توتر ملتهبة ومبعث خطر يتهدد السلم والامن الدوليين .

إن نضال الشعب الفلسطيني والانتفاضة الباسلة ، أظهرا بوضوح للعالم أجمع ، أن الشعب الفلسطيني على استعداد - رغم كل الصعاب - لمواصلة النضال من أجل الحصول على حقوقه المشروعة .

إن المجتمع الدولي ومنظومة الامم المتحدة - بوصفها ممثلا لارادة هذا المجتمع - ملتزمان التزاما تاما باتخاذ كل التدابير اللازمة للاسراع بعملية السلم التي بدأت بالفعل ، ولانهاء أوجه معاناة الشعب الفلسطيني .

إننا نعيش في عالم يمر بعملية تغيرات أساسية فتطور الاحداث يتلاحق بسرعة لم يسبق لها مثيل . وها نحن نشهد - من ناحية - تطورات إيجابية تفعم قلوبنا بالامل في عصر جديد يسوده السلم والاستقرار حيث تضمن حقوق الانسان ، ويكون العدل هو أساس العلاقات فيما بين بني البشر . ومن ناحية أخرى ، نشهد تطورات أخرى تثير القلق حيال الجيل المقبل بل حتى فيما يخصنا نحن أنفسنا .

إن رغبة العالم بأسره في إنهاء الحرب الباردة والتغيرات الايجابية الديمقراطية التي سادت أرجاء العالم كانت - على سبيل المثال - بواعث للأمل ، لكن الحالة المتوترة في الشرق الأوسط ، واستمرار الصراع المسلح في أفغانستان ، يبعثان على القلق . ففي الحالة الأولى ، يرجع السبب بقدر كبير الى تعنت الحكومة والأوساط السياسية المتطرفة في اسرائيل ، ذلك التعنت المتسم بإنكارها المستمر للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، واستمرار احتلال أراضي البلدان العربية الاخرى . أما في الحالة الثانية فالسبب يرجع الى أوجه التدخل الأجنبي وخاصة التدخل المسلح ، وغيره من أشكال التدخل التي تشجع تعنت المعارضة الأفغانية المتطرفة غير المنطقي ، ذلك التعنت الذي يتسم بالرفض المستمر لقبول أي حل سلمي للمشكلة الأفغانية .

إن جمهورية أفغانستان ، إذ تشارك الشعب الفلسطيني معاناته ، قد أيدت منذ البداية ، وما زالت تؤيد تمام التأييد نضال الشعب الفلسطيني المشروع من أجل تحرير أرضه واستقلاله عن القوة المحتلة ، بما في ذلك اقامة دولة فلسطينية على ترابه . وتحقيقا لهذه الغاية ، تولي جمهورية أفغانستان أهمية كبرى للجهود التي تبذلها منظومة الامم المتحدة ، تلك الهيئة المرموقة التي تمثل ارادة المجتمع الدولي .

وما برحت جمهورية أفغانستان توالي النظر على مر العقد الماضي في أمر عقد مؤتمر دولي معني بالحالة في الشرق الأوسط ، التي تشكل قضية فلسطين محورها ، بمشاركة جميع الأطراف المعنية على قدم المساواة ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، كخطوة عملية ضرورية لايجاد حل سلمي عادل لقضية فلسطين وغيرها من الامور موضع النزاع في المنطقة .

إننا نرحب بمحادثات السلم الدولية التي أجريت مؤخرا في مدريد تحت الرئاسة المشتركة للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وبمشاركة ممثل الامين العام للامم المتحدة . وتشكل هذه المحادثات بداية طريق شاق صوب تحقيق هدف تقرير الفلسطينيين لمصيرهم وتطبيع العلاقات العربية الاسرائيلة .

ومن الجدير بالذكر ، إنه لتحقيق سلم شامل يستند أساسا الى القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، ولكفالة أمن جميع الدول في المنطقة وضمان الاعتراف بها

ينبغي قطع شوط طويل وبناء قدر كبير من الثقة والتفهم . وبالرغم من الصعوبات التي واجهتها محادثات مدريد فما من أحد يستطيع أن ينكر أننا أوشكنا أن نشهد نقطة تحول في حل مشكلة الشرق الأوسط .

ومما لا شك فيه أن المفاوضات التي بدأت في مدريد ستحتاج الى وقت لكي تؤتي ثمارها . لكن ما من شك أيضا في أن عملية التسوية السلمية في الشرق الأوسط بصفة عامة ، وبين اسرائيل والفلسطينيين بصفة خاصة ، قد يسرت الى حد ما نتيجة لمحادثات مدريد المباشرة . ولا يمكن لأي طرف بعد الآن أن يتذرع ثانية بعدم وجود أحد على الجانب الآخر يمكن أن يتفاوض معه . ويحدونا الأمل في أن تزال بأسرع وقت ممكن كل العقبات القائمة في طريق إيجاد تسوية سلمية وإقامة سلم دائم في الشرق الأوسط . ونحن متأكدون من أنه عندما يستوعب المتخاصمون في الشرق الأوسط دلالات ما حدث فعلا حتى الآن ، سيكون بإمكانهم التوصل الى حل وسط عادل .

إن وفد جمهورية أفغانستان مقتنع بأنه يتعين على الجمعية العامة ومجلس الأمن أن يتخذا جميع التدابير اللازمة لوقف اقامة مستوطنات جديدة وحماية أرواح وحقوق الفلسطينيين الذين يعيشون في الأراضي المحتلة ، وذلك لحين استعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني .

السيد العربي (مصر) تجتمع الجمعية العامة اليوم لمناقشة البند المتعلق بفلسطين في ظل استمرار الجهود الدولية لارساء معالم نظام دولي جديد بعث الأمل في نفوس كافة الشعوب ، التي ما زالت تعاني نتيجة حرمانها من حقوقها الأساسية ، بأن هناك فرصة حقيقية ماثلة أمامها لكي تواكب سائر شعوب العالم في الحرية والاستقلال السياسي والتقدم .

واليوم ونحن جميعا نتطلع نحو مستقبل مليئ بالأمل والانجازات العظيمة ، علينا ألا نتجاهل دورس الماضي المشحونة بالعبر ، إن حلقات التاريخ متواصلة فالماضي يسهم في تحديد معالم الحاضر وتوجيه مسار المستقبل .

من هذا المنطلق اسمحوا لي أن أشير بإيجاز الى أن هذا البند الذي نحن الآن بصدده والذي يستحوذ على اهتمامنا بدرجة عالية عبر سنوات متتالية ، قد أدرج على جدول أعمال الجمعية العامة لأول مرة في شهر نيسان/ابريل عام ١٩٤٧ ، بناء على طلب المملكة المتحدة ، دولة الانتداب على فلسطين ، استنادا الى مسؤولياتها النابعة من عهد عصبة الامم . إن عهد عصبة الامم نص صراحة في الفقرة الرابعة من مادته الثانية والعشرين ، على أن لفلسطين الحق في الوجود كأمة مستقلة معترف بها ، بعد تقديم النصائح الادارية والمساعدة . فقد جاء في تلك الفقرة ما يلي :

(تكلم بالانكليزية)

"بلغت بعض المجتمعات ، التي كانت تنتمي سابقا الى الامبراطورية العثمانية مرحلة من التطور يمكن فيها - بصفة مؤقتة - الاعتراف بوجودها كدول مستقلة - وأؤكد ، سيدي الرئيس ، على عبارة كدول مستقلة - على أن يكون ذلك رهنا بتقديم المشورة والمساعدة الادارية من قبل سلطة انتدابية ، حتى يحين الوقت الذي يمكنها فيه أن تعتمد على نفسها" (عهد عصبة الامم ، المادة ٢٢ ، الفقرة الرابعة) .

(واصل الكلمة بالعربية)

ومما لا شك فيه أن هذه الحقائق التاريخية والقانونية المسلم بها ، أسهمت في صدور قرار الجمعية العامة ١٨١ (د - ٢) المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ الذي قضى بتقسيم فلسطين ، وإقرار مبدأ إنشاء دولتين في فلسطين ، مؤكدا أحقية كل من الدولتين في الاستقلال .

والآن ، ورغم التطورات المذهلة التي شهدها العالم خلال هذا القرن الحافل بالاحداث التاريخية التي تركت بصماتها الواضحة على مسيرة البشرية ، خاصة فيما يتعلق بالمبادئ الانسانية السامية التي أصبحت جزءا من نسيج المجتمعات المتحضرة ، لا بد أن نواجه جميعا مسؤولياتنا بإخلاص وصدق للاجابة على ذلك السؤال المحير ، وهو كيفية استمرار المجتمع الدولي في تقبل أن يعيش شعب بأكمله ، الشعب الفلسطيني الباسل ، محروما من حقوقه الاساسية .

لقد شهد المجتمع الدولي خلال السنوات الماضية تحولا جوهريا في أسلوب تعامل الشعب والقيادة الفلسطينية مع قضيته المصيرية ، ذلك التحول الذي رحبت به الغالبية العظمى من دول العالم ، واعتبرته بادرة طيبة من شأنها أن تؤدي الى إحراز تقدم ملموس من أجل التوصل الى حل شامل وعادل لمشكلة الشرق الأوسط بصفة عامة ، ولبها - القضية الفلسطينية - بصفة خاصة .

والآن ، وبعد أن انتهت المرحلة الإولى من مؤتمر السلام الذي عقد مؤخرا في مدريد ، والتي شارك فيها جميع الاطراف المعنية ، بما فيها الفلسطينيون ، ثبت مرة أخرى التوجه الفلسطيني لقبول تحدي السلام ، وهو ما أكده بيان السيد فاروق القدومي أمام الجمعية العامة يوم ٢١ الجاري عندما ذكر :

"لقد كانت مشاركتنا في هذه العملية خيارا صعبا للشعب الفلسطيني الذي يرزح تحت نير الاحتلال الاسرائيلي منذ سنوات طويلة" . (A/46/PV.51 ، ص ٣١) .

كما ذكر السيد فاروق القدومي في نفس اليوم :

"فقد قرر مجلسنا الوطني الفلسطيني في دورته الاستثنائية في ٢٤ أيلول/سبتمبر من هذا العام قبول المشاركة في العملية الجديدة للسلام ، على أسس واضحة تتمسك بالشرعية الدولية وتستجيب لقرارات الامم المتحدة ولرغبة المجتمع الدولي وتوجهه نحو إيجاد حلول سلمية للمشاكل الدولية والنزاعات الاقليمية ، وذلك بعد هذه التطورات التاريخية البارزة التي تمر بها الانسانية إثر نهاية الحرب الباردة" (A/46/PV.51 ، ص ٣٣-٣٥)

ولا يفوتني بهذه المناسبة أن أتوجه من جديد للشعب الفلسطيني بتقدير مصر البالغ لهذه الخطوة الشجاعة التي اتخذها من خلال ممثليه ، وما أبداه خلال هذا المؤتمر من قدرة فائقة على تناول قضيته بأسلوب متحضر نال إعجاب وتقدير العالم ، متحملا بذلك مسؤولية خاصة بعدم التفريط في هذه الفرصة المتاحة من أجل السلام ورفع المعاناة عن الشعب الفلسطيني ، بعد مضي ما يزيد على أربعة عقود من المحنة واليأس والإحباط .

إن العمل وفقا لقواعد الشرعية الدولية ، كما يوردها ميثاق الامم المتحدة ، هو الاساس الذي طالما نادينا بأن ترتكز عليه التسوية العادلة التي تتيح للشعب الفلسطيني ممارسة حقوقه المشروعة .

على جميع الاطراف المعنية في أزمة الشرق الاوسط ، وعلى الاخص على الحكومة الاسرائيلية مسؤولية خاصة إزاء الشعب الفلسطيني ، بل إزاء المجتمع الدولي بأكمله ، ومن خلال الاطار الذي بدأ في مدريد ، لكي تتحقق النتائج التي نرجوها جميعا ، والتي من شأنها أن تضعنا على الطريق السليم لحل القضية الفلسطينية وبلوغ الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة والثابتة ، حتى يمارس حقه في تقرير المصير ، مثله في ذلك مثل شعوب العالم كافة .

لقد استمعنا يوم الجمعة الماضي الى كلمة المندوب الدائم الاسرائيلي ، وكنت أتوقع أن تأتي هذه الكلمة منسجمة مع التطورات التي يشهدها العالم ومع روح السلام التي تسود منطقة الشرق الاوسط . إلا أن الكلمة تضمنت مغالطات تاريخية ، وساقت دعاوي وحجج لا سند لها من الحقيقة ولا من القانون ولا من التاريخ ، وقفزت في نفس الوقت على مؤتمر مدريد للسلام ، ولم تعكس الروح الايجابية التي كان ينبغي أن تسود إثر اجتماعات مدريد .

إن الحجج والدعاوى التي ساقتها الكلمة لا تتمشى في تقديرنا مع الروح السائدة لتحقيق السلام ، ولا تنسجم مع ارادة المجتمع الدولي من أجل التوصل الى سلام عادل .

إن الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني هو الضمان الاول لكي يسود التعايش السلمي منطقة الشرق الاوسط . ولذلك لا بد أن تتضافر الارادة السياسية الايجابية لدى كافة الاطراف من أجل تحقيق هذا الهدف بعيدا عن أي ممارسات قد تتسم بالعنف ، أو محاولة فرض الامر الواقع .

لقد تحدت القضية الفلسطينية كافة المحاولات لحسمها حتى الآن ، أو حتى احتوائها عن طريق القوة ، بل على العكس ، أدت مثل هذه المحاولات الى تعقيد الموقف وإعاقة الجهود الرامية للتوصل الى تسوية عادلة عن طريق الحوار . وفي هذا الصدد ،

لا بد أن تعيد مصر تأكيد معارضتها القاطعة لسياسة الاستيطان الاسرائيلي في الاراضي الفلسطينية المحتلة ، بما فيها القدس لمخالفة ذلك الواضحة لاحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ . وهناك إجماع دولي على عدم شرعية مثل هذه الممارسات . ومما لا شك فيه إن استمرارها يعد عائقا حقيقيا حيال أي تقدم نحو إقرار السلام أو ترسيخ الشعور بالثقة لدى الاطراف في منطقة الشرق الاوسط . ولذلك نطالب بالوقف الفوري لبناء المستوطنات .

علينا أيضا ألا نغفل أن القضية الفلسطينية وحقوق لشعب الفلسطيني ، بل وأزمة الشرق الاوسط بصفة عامة ، لها جميعا ارتباطها الوثيق بالمبدأ الراسخ في ميثاق هذه المنظمة والذي يقضي بعدم جواز الاستيلاء على الاراضي بالقوة ، ذلك المبدأ الذي أعيد تأكيده في قرار مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) .

إن أي محاولة لعدم الالتزام الدقيق بهذا المبدأ أو التغاضي عنه ، من شأنها أن تؤدي الى اعتبار الاراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ غنيمة آلت الى المنتصر ، يتصرف فيها كيفما يحلو له ، ضاربا عرض الحائط بحقوق الشعب الفلسطيني المرتبط ارتباط التاريخ نفسه بهذه الارض ، ويتعارض مع مبادئ الشرعية الدولية التي تعتبر أساس النظام القانوني الدولي المعاصر .

إن جوهر أزمة الشرق الاوسط والقضية الفلسطينية هو ارتباط الحقوق بالارض ، ولن تستقيم أي تسوية ننشدها دون معالجة شقي هذه المعادلة بالتوازي وبنفس القدر من الاهتمام . إن هذه العلاقة تجسدت في مبدأ الارض مقابل السلام الذي انعقد مؤتمر مدريد تحت مظلته وفقا لقراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) .

إن الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، وخاصة حقه في تقرير المصير ، يعد المفتاح لتسوية مشكلة الشرق الاوسط ، بما يضمن الامن لجميع دول المنطقة ، بما فيها اسرائيل ، من خلال الاعتراف المتبادل بالحقوق والواجبات وفقا لقواعد الشرعية الدولية والقانون الدولي المعاصر .

لقد استقبل الشعب الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة وخارجها ممثليه في مؤتمر مدريد للسلام رافعا أغصان الزيتون ، تعبيرا عن توجهه نحو السلام العادل المشرف ، والتعايش السلمي ، مؤكدا عزمه على مواصلة مسيرة السلام رغم المشاق والعقبات المتوقعة ، مستلهما قوته لتخطي هذه العقبات من تاريخه وحضارته وشخصيته القومية المتميزة والتي من خلالها يتطلع لتحقيق آماله المشروعة . وسوف نعمل ، من جانبنا ، على تقديم كل دعم لهذا الشعب الشقيق الذي طالت معاناته ، وندعو هذه المنظمة ، ندعو الامم المتحدة ممثلة في أعضائها ، إلى عدم التهاون في تقديم المساعدة ، لتعضيد الموقف العادل للشعب الفلسطيني . ففي ذلك إعلاء للحق وتأكيد لمصداقية هذه المنظمة لكي تنهض بدور رائد ، في ظل المتغيرات الدولية التي نحن بصددها ، للإسهام في حل المنازعات وإقرار السلم والامن الدوليين على أسس من العدالة نتطلع إليها جميعا .

السيد خرازي (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

إن أرض فلسطين المقدسة ، ومركزها المقدس ، بيت المقدس ، القدس ، التي تحتل مكانة خاصة في قلوب أتباع الديانات الثلاث في العالم ، ما زالت تعاني من العدوان والاحتلال . إن شعب فلسطين يتعرض يوميا لمعاملة وحشية ولانتهاكات صارخة لمبادئ حقوق الإنسان . وهو يتوقع من المجتمع الدولي أن ينظر إلى احتلال أرضه على نفس النحو الذي ينظر به إلى حالات احتلال أخرى ، وأن يتجنب في حالته تطبيق معايير مزدوجة .

وخلال العقود الاخيرة ، أدانت وثائق عديدة للأمم المتحدة الانشطة غير القانونية التي يمارسها النظام الصهيوني ، وخاصة التغييرات غير القانونية في الطابع الاجتماعي والتاريخي لأرض فلسطين المحتلة . ومن المؤسف أن نلاحظ أن الاستجابة الاسرائيلية لهذه النداءات تمثلت في مواصلة العدوان بجميع أبعاده - التحرش بالفلسطينيين وسوء معاملتهم بدنيا وتطبيق العقوبات الجماعية عليهم وطردهم ، والنهب ، وهدم البيوت وإنشاء ما يسمى بالمستوطنات الجديدة ، وفرض حكم نظام محتل على فلسطين ومرتفعات الجولان .

وخلال الاشهر القليلة الماضية ، تعرضت حالة حقوق الإنسان في الاراضي المحتلة لتدهور اضافي . وتضمن آخر تقرير للجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الاراضي المحتلة ، الوثيقة A/46/522 ، قائمة بالفلسطينيين الذين قتلهم الصهاينة خلال الانتفاضة الباسلة في الفترة من أول نيسان/ابريل ١٩٩١ إلى ٣٢ آب/أغسطس ١٩٩١ . وتوفر هذه الوثيقة تفاصيل واضحة عن كيفية مقتل ١٣٠ فلسطينيا خلال ما يقرب من أربعة أشهر . فقد قُتل بعض الضحايا خلال اصطدامات مع القوات ، بينما قُتل الآخرون على أيدي رجال مقنعين . ويتضمن نفس التقرير قائمة ب ٣٧ بيتا أو حجرة في فلسطين هدمت أو ختمت بالشمع خلال الفترة من أول نيسان/ابريل ١٩٩١ إلى ٣١ آب/أغسطس ١٩٩١ .

وفي مواجهة هذه الاعمال الوحشية ، قرر الفلسطينيون أن يتصدوا للعدوان من خلال انتفاضتهم الشعبية . فالانتفاضة ليست مجرد لفظة ، بل هي تاريخ : تاريخ أمة انتفضت بأيديها المجردة من السلاح ، ضد عدو بالغ الوحشية مسلح بشراسته وأسلحته المتطورة . ورغم أن تاريخ هذا الصراع يعود إلى عقود ماضية ، فإن الفصل الجديد ، وهو الانتفاضة ، بدأ في ٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ كرد فعل طبيعي لشعب مقهور إلى أقصى حد .

إن إنشاء المستوطنات اليهودية في الاراضي المحتلة ، الذي يتعارض مع جميع القواعد والمعايير الدولية ، ونية الصهاينة المعلنة في إنشاء مستوطنات أخرى ،

وزيادة عدد المستوطنين ، ومواصلة التحرش بالفلسطينيين لإجبارهم على مغادرة وطنهم ، تدلّل بوضوح على ما تسميه الوثيقة (A/46/522) أنه :

"إرادة متعمدة لتغيير التركيب الديموغرافي للأراضي المحتلة ." (A/46/522 ، ص ٦)

وقد جاء ما يلي في آخر تقرير للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غر القابلة للتصرف :

"وقد قُدِّر أن السلطات الاسرائيلية قامت بين بداية الانتفاضة و ٣١ تموز/يوليه ١٩٩١ بمصادرة ما مجموعه ١٣٠ ٥٠٤ دونما من الارض (الدونم = ١ ٠٠٠ متر مربع) . وأُفيد أن ما يزيد على ٠٠٠ ٢٣٠ من المستوطنين الاسرائيليين يقيمون في حوالي ١٧٠ مستوطنة ، ريفية وحضرية ، في الأرض الفلسطينية المحتلة ، بما فيها القدس الشرقية الموسعة" (A/46/35 ، الفقرة ٣٦ ، ص ١٠ و ١١)

وبإعلان إنشاء اسرائيل الكبرى ، بدأت تتكشف فصول سيناريو مفزع ، وهو السيناريو الذي كان موضوعاه الرئيسيان منذ البداية طرد الفلسطينيين والاستيلاء على الأرض .

ولا مجال في هذا السيناريو لحقوق الإنسان المشروعة للفلسطينيين . وهذه السياسة لا تقتصر نتائجها على تجاهل الحقوق المشروعة لفلسطين فحسب بل إنها تؤدي أيضا إلى خلق مناخ يفتقر إلى الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط ومن ثم إلى تهديد السلم والأمن الدوليين .

ومن البديهي أن النظام الصهيوني ، بحكم طبيعته ، لا يسعى إلى حل عادل لمشكلة فلسطين . وموقف زعمائه ، قبل مؤتمر مدريد وأثناءه وبعده ، قد أوضح بجلاء أن هدف السياسة التي ينتهجها الصهاينة يقتصر على تحسين موقفهم وبث الفرقة بين المشتركين الآخرين . فكيف يمكن لمؤتمر أن يتوصل إلى حل واجب وعادل لهذه المشكلة في ظل ظروف يستمر فيها بلا هوادة تعذيب الأبرياء في فلسطين ، وإنشاء مستوطنات جديدة ، والعدوان على البلدان الاسلامية ، وخصوصا الهجوم اليومي على لبنان ؟ ونرى أنه لا بد من معالجة قضية فلسطين إذا كان هدفنا إقامة العدل بمعناه التام والواسع . ولن يتأتى ذلك ما لم يتم إعمال حقوق أمة فلسطين ، بما في ذلك حقها في تقرير المصير .

إن جمهورية إيران الإسلامية ، إدراكا منها لآمال شعب فلسطين المسلم ، قد أيدت ، منذ إنشائها ، نضاله المشروع من أجل استعادة حقوقه الأساسية . إن قضية فلسطين ومصير القدس يتسمان بأهمية قصوى بالنسبة لجميع المسلمين في شتى أنحاء المعمورة ويشغلان مكانة كبيرة في قلوبهم وعقولهم . ومعالجة هذه القضية الحساسة معالجة سليمة تقتضي مراعاة شواغلهم مراعاة تامة . وما برح أبناء فلسطين المقهورون يتوقعون من المجتمع الدولي أن يساعدهم في تحقيق أهدافهم النبيلة . ونحن نتحمل مسؤولية معنوية عن تحقيق آمالهم .

برنامج العمل

الرئيس : أودّ أن أعلم الأعضاء بأن الإعلان عن التبرعات لبرامج وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى لعام ١٩٩٢ ، الذي كان مقررا لصباح الثلاثاء ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ ، سيؤجل الى عصر يوم الثلاثاء ٣ كانون الأول/ديسمبر .

تنظيم الاعمال

الرئيس : أودُّ إفادة الجمعية العامة بأن الامين العام أبدى رغبته في الإدلاء ببيان أمام الجمعية العامة في الجلسة العامة ، في إطار البند ١٠٩ من جدول الاعمال "الازمة المالية الراهنة للامم المتحدة" ، والبند ١١٠ من جدول الاعمال "حالة الطوارئ المالية في الامم المتحدة" ، وذلك لعرض تقريره عن الحالة المالية للامم المتحدة (A/46/600 و Add.1) . ونظرا لان هذين البندين قد أحيلا إلى اللجنة الخامسة لكي تنظر فيهما ، فإنه من الضروري أن تتخذ الجمعية العامة مقررا بعرض تقرير الامين العام المتعلق بهذين البندين في الجلسة العامة . ومن المفهوم أن النظر الموضوعي في البندين ١٠٩ و ١١٠ من جدول الاعمال يظل في اللجنة الخامسة .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرِّر عرض تقرير الامين العام عن الحالة المالية للامم المتحدة في الجلسات العامة في إطار البندين ١٠٩ و ١١٠ من جدول الاعمال ؟

تقرَّر ذلك .

الرئيس : في ضوء المقرر الذي تم اتخاذه الآن ، أودُّ أن أعلم الجمعية العامة بأن الامين العام سيلقي خطابا أمام الجمعية العامة بشأن موضوع الحالة المالية للامم المتحدة عصر الاربعاء ٤ كانون الاول/ديسمبر ، كأول بند في برنامج الجلسة .

البند ٣٣ من جدول الاعمال (تابع)

قضية فلسطين

(أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/46/35) ؛

(ب) تقرير الامين العام (A/46/623 و Corr.1) .

السيد الشعالي (الإمارات العربية المتحدة) : يسرني ، وأنا أتحدث للمرة الاولى أمام الجمعية العامة في دورتها الحالية ، أن أتقدم لكم بالتهنئة على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الحالية ، وأن أعبِّر عن سعادتي الشخصية لرؤيتكم في هذا المقعد .

كما يطيب لي أن أستهل كلمتي بالإعراب ، باسم وفد الامارات العربية المتحدة ، عن تقديرنا البالغ للسيدة السفيرة عبسة كلود ديالو رئيسة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ولاعضاء تلك اللجنة ، على جهودهم في دعم قضية الشعب الفلسطيني . لقد عكس التقرير المقدم إلى الجمعية العامة من تلك اللجنة ، والوارد في الوثيقة A/46/35 ، الجهد القيم الذي بذلته اللجنة في مهمتها النبيلة .

تأتي مناقشة قضية فلسطين في الجمعية العامة في دورتها الحالية في ظروف دولية نستطيع القول عنها ، بلا تحفظ ، أنها قد قلبت موازين القوى ، وغيرت النظريات التي طبعت العلاقات الدولية منذ الحرب العالمية الثانية ، وأسقطت الكثير من الدعاوى ، وكشفت الكثير من الحقائق ، وجعلت العالم ينتقل ، في تعاطيه مع المسائل الدولية والإقليمية ، إلى فهم أعمق وطموحات أكبر . ولقد انعكست هذه المتغيرات على مختلف مناطق العالم ، ولم يكن الشرق الاوسط استثناء من ذلك .

بل إن التغيرات التي مرت بها المنطقة في تفاعلاتها وأبعادها الاقليمية والدولية ، قد أحيت الآمال مجددا ، وأكدت ضرورة العمل الدولي الجاد والهادف من أجل إقامة السلام في هذه المنطقة التي عانت ويلات الحروب والدمار والتشرذم .

ومن هنا جاء المسعى الذي قاده السيد جيمس بيكر ، وزير خارجية الولايات المتحدة ، مؤيدا من قبل الاتحاد السوفياتي والمجموعة الاوروبية وبقية دول العالم لعقد مؤتمر السلام . ولقد كانت هذه المساعي اختبارا جادا للنوايا الحقيقية لمختلف الاطراف ، كما كشفت بشكل لا غموض فيه ، عمن هم يضعون العراقيل أمام السلام .

لقد استمرت اسرائيل في إثارة العقبة تلو الاخرى ، سواء عن طريق التصريحات المتشددة لرئيس وزرائها بعدم التنازل عن شبر واحد من الاراضي المحتلة وعدم قبول مبدأ مقايضة الارض بالسلام ، أو عن طريق الاستمرار في سياسة الاستيطان وبناء المستوطنات في الاراضي المحتلة ، أو عن طريق الشروط التعجيزية حول التمثيل الفلسطيني . ويحدث لاول مرة في التاريخ ، أن تحتفظ القوة المحتلة بحق الاعتراض على من يمثل الشعب الذي يقبع تحت الاحتلال والذي ستتفاوض معه .

رغم ذلك كله ، فقد انعقد مؤتمر السلام في مدريد . ويعود الفضل في انعقاده ، بالدرجة الاولى ، إلى الإصرار الدولي على ضرورة بدء عملية السلام ، وإلى المرونة التي تعاملت بها الاطراف العربية المعنية وتعاونها مع تلك الجهود .

ولقد أيدت بلادي انعقاد ذلك المؤتمر ، وتمنت له النجاح في أن يكون نقطة الانطلاق نحو إحلال السلام العادل والدائم في منطقة الشرق الاوسط ، القائم على أساس انسحاب إسرائيل من كافة الاراضي العربية المحتلة - بما فيها القدس ، واستعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة - بما فيها حقه في تقرير المصير .

إن الحكم على دور ذلك المؤتمر سيكون مجاله التاريخ ، وفي النتائج التي ستتمخض عن اللقاءات القادمة . ولكننا لا نستطيع أن نغض النظر عن حقيقة أن ذلك المؤتمر قد أحيا الكثير من الآمال في جانب انعقاده ، باعتباره نقطة تحول هامة في تاريخ الصراع ، كما جلب الكثير من خيبات الامل في جانب المناقشات التي دارت فيه .

وفي تقييمنا المبدئي فإن أهمية المؤتمر تكمن في الكشف عن حقيقة مواقف الاطراف تجاه المسالة الاساسية وهي مسالة السلام . وهذه المسالة هامة في حد ذاتها وفي النتائج التي يمكن أن تقود إليها ، سواء في ترتيب المسؤوليات أو في شق طريق المستقبل . وقد أوضحت الإشارات الاولية الصادرة من مدريد للرأي العام العالمي بشكل لا لبس فيه ، أين تقف إسرائيل وأين يقف العرب من مسالة السلام .

فرغم التضحيات التي تجشمتها الاطراف العربية ، والمرونة التي أظهرتها من خلال المؤتمر ، فإن موقف إسرائيل ظل يزداد تعنتا وإصرارا على عدم الاعتراف بالعناصر الموضوعية والاساسية للصراع . ولقد شاهدنا كيف حاول شامير ، في نبشه المزور للتاريخ ، إلغاء أي وجود عربي بأرض فلسطين ، سواء من المسلمين أو المسيحيين ، وذلك مقدمة للتنكر لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره على أرضه .

كذلك يتضح هذا الموقف في رفض إسرائيل تطبيق القرارات التي كانت تدعي التشبث بتطبيقها ، وعلى رأسها قرارا مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . ولم تقدم إسرائيل خلال ذلك المؤتمر أو بعده أي دليل على حسن النية تجاه العملية

السلمية ، بل إنها خرجت من المؤتمر لتدشين المزيد من المستوطنات في الاراضي المحتلة ، وجاء قرار الكنيست الإسرائيلي في الاسبوع الماضي ، بعدم التفاوض حول الجولان السوري المحتل ، كصفعة جديدة لجهود السلام .

هذه فصول جديدة من المواقف الإسرائيلية القديمة ، ولكنها في هذه المرة تجري تحت سمع العالم وبصره ، وفي تحد مباشر ليس لقرارات الامم المتحدة فقط التي لم تأبه لها إسرائيل على أية حال ، ولكن التحدي هذه المرة لمبدأ وعملية السلام ذاتها .

وتريد إسرائيل من هذه السياسة تيئيس العالم من إمكانية إقامة السلام ، وإظهار منطقة الشرق الاوسط بأنها محصنة ضد التأثر بالتطورات الدولية ، وبالتالي القول انه من الافضل للعالم التعاطي مع المنطقة من باب الامر الواقع الذي يجسده الاحتلال الإسرائيلي وفرض الهيمنة عن طريق القوة العسكرية .

وتهدف إسرائيل من وراء ذلك إلى الاحتفاظ بالارض والتهرب من مسؤولياتها القانونية والاخلاقية الدولية ، وأن تبقى حرة التصرف خارج الشرعية الدولية ، خاصة في بناء قوتها العسكرية وتطوير الاسلحة وتصنيع وتخزين اسلحة التدمير الشامل بعيدا عن الرقابة الدولية ، وبحجة استمرار الخطر عليها . بل يذهب غلاة الفكر الصهيوني إلى ابعد من ذلك بالقول إن السلام هو الخطر الحقيقي على إسرائيل .

وعلى أي حال فإننا سعداء برؤية قطار السلام يسير بدفع الإجماع الدولي ، وسعداء برؤية الإصرار على إنجاز السلام ، ونتطلع بأمل إلى انعقاد المحادثات المقبلة ، في واشنطن في الشهر القادم . وفي هذه المناسبة فإننا نناشد المجتمع الدولي عدم التوقف أو اليأس ، بل الاستمرار في دفع عملية السلام . ونحن ندرك أنها عملية شاقة ومعقدة ولكنها ، في نفس الوقت ، لا بد منها ولا غنى عنها ، حتى تعود منطقة الشرق الاوسط إلى القيام بدورها الحضاري العالمي ، وحتى يعم الامن والاستقرار بقية أرجاء العالم* .

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس ، السيد روجرز (بليز) .

وقبل أن اختتم بياني ، لا بد لي من الإشادة بالوعي التاريخي ، والمرونة السياسية ، والحكمة والاقتدار اللذين عكسهما صوت المفاوضين المناضلين الفلسطينيين ، تعبيرا عن ذلك الشعب الصامد تحت الاحتلال ، الذي ما زال يقاوم صنوف التعذيب ومهانة التشرد بيد ، ويحمل غصن الزيتون والأمل باليد الاخرى . فتحية إكبار وإجلال ومعزة من على هذا المنبر ، لكل طفل وإمرأة ، لكل شاب وشيخ ، ما زال يغرس أصابعه في تلك الارض الطاهرة مدافعا عن قدسيتها .

السيد غزال (تونس) : السيد الرئيس لقد لازمت قضية فلسطين جدول أعمال الجمعية العامة كما لم تلازمه مشكلة أخرى من المشاكل الدولية . فمحنة الشعب الفلسطيني لها عمر الامم المتحدة .

ومنذ ثلاث سنوات ، بالخصوص ، يعيش العالم تحولا جذريا أحل الإنفراج والتعاون بين الدولتين العظميين محل التوتر والتطاحن ، وأشاع الديمقراطية حيث كانت تهيمن الدكتاتوريات بأنواعها ، وهيأ الظروف المناسبة لحل النزاعات الإقليمية في كل أطراف الدنيا بالطرق السلمية وتحت إشراف الامم المتحدة ، ولكن - إلى زمن قريب - باستثناء نزاع الشرق الاوسط الذي تواصل تهميشه واستبعاده من قائمة اهتمامات الامم المتحدة والمجموعة الدولية عامة .

وها هي قضية فلسطين في هذه الدورة تُطرح على الجمعية العامة في ظرف جديد متميز ، بعد انطلاق حركية سلمية لحلها حلا عادلا وشاملا ، على أساس الشرعية الدولية ، وخاصة قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، تمثلت في مبادرة الولايات المتحدة الامريكية بالتعاون مع الاتحاد السوفياتي ، وافتتاح مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الاوسط .

يود وفد بلادي أن يشكر الامين العام على تقريره ، وأن يشيد بالجهود الحثيثة التي بذلتها رئيسة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، وكذلك مقرر اللجنة وأعضاء اللجنة . ولنا في التقارير المعروضة على الجمعية العامة صورة من معاناة الشعب الفلسطيني التي تواصلت منذ أكثر من أربعة عقود ، وهو يتعرض يوميا لشتى أنواع الظلم والقمع ، من احتلال لأرضه واغتصابها منه بالقوة ، وتشريد لأبنائه وبناته ، وسجن عشرات الالوف من الفلسطينيين بدون ذنب ولا تهمة ولا محاكمة ، وقتل الكثير وهم أبرياء عُزل ، وافتكاك للممتلكات ، وحرق للاشجار والمغروسات ، ونسف للديار ، وغلق للمدارس ، وتدنيس للمقدسات .

فهذا ، بدون مبالغة ولا تهويل ، بعض واقع الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال في أرضه ، كما يعرفه العالم ، وتشهد به منظمات الامم المتحدة الانسانية ، ووسائل الإعلام العالمي ، بما فيها وسائل الإعلام الإسرائيلية .

ولكن إرادةالشعوب لا تُقهر . وقد عجز كل ذلك الظلم والاضطهاد عن أن يفُت في عزيمة الشعب الفلسطيني وتصميمه على الدفاع عن كرامته وإنسانيته ، واسترجاع أرضه وحقه في الحياة والحرية . وما الانتفاضة المجيدة إلا حلقة مشرقة من حلقات نضاله البطولي ، التي تصدى فيها بالحجارة والإيمان بحقه والاعتزاز بتضحياته ، لالية المحتل وعدته الحربية الهائلة .

ولم يكافح الشعب الفلسطيني للاستيلاء على أرض غيره ، ولا لاغتصاب حق غيره ، بل مطالبا بحقه المشروع في أرضه ، أرض آبائه وأجداده على مر العصور منذ آلاف السنين ، وبما تؤهله له إنسانيته ويقره له القانون الدولي من حق في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة في وطنه .

رغم كل هذا الجور وتلك المحن ، فإن الشعب الفلسطيني فضّل انتهاج الطرق السلمية لحل قضيته . وساندته في ذلك التوجه كافة الدول العربية . والعالم كله يذكر غصن الزيتون الذي رفعه الرئيس ياسر عرفات في هذه القاعة . كما تجلى ذلك الخيار فيما بعد ، سنة ١٩٨٢ ، في خطة السلام التي أقرتها قمة "فاس" للدول العربية .

وفي سنة ١٩٨٨ ، أعلن المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد بالجزائر ، وأعلن الرئيس ياسر عرفات أمام الجمعية العامة ، في آخر نفس السنة في جنيف ، إقرار الشعب الفلسطيني بحل قضيته بالطرق السلمية على أساس الشرعية الدولية وقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، وناديا بعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط بإشراف الأمم المتحدة .

ورحب كذلك المجلس الوطني الفلسطيني في اجتماعه الأخير ، بالمبادرة الأمريكية السوفياتية التي أفضت فيما بعد إلى عقد مؤتمر مدريد . وقد برهن الوفد الفلسطيني لذلك المؤتمر ، وبشهادة العالم قاطبة ، على صدق عزيمته السلمية وفي بداية هذا النقاش ، استمعنا إلى كلمة فلسطين ، فجاءت تأكيدا بيّنا لخيار الشعب الفلسطيني السلمي .

إن بلادي تونس المحبة للسلام والعدل ، والتي ساهمت دوما بما في وسعها من أجل حل قضية فلسطين الحل العادل والشامل والدائم ، والتي احتضنت الحوار بين منظمة التحرير الفلسطينية والولايات المتحدة الأمريكية ، وعملت على إنجاحه ، والتي توجهت في ١٤ كانون الثاني/يناير الماضي إلى مجلس الأمن بطلب دعوة مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط خلال هذه السنة تحت إشراف الأمم المتحدة ، قد رحبت في الإبّان بالجهود الأمريكية الجادة من أجل عقد مؤتمر السلام في الشرق الأوسط . كما ساندت تجاوب المجلس الوطني الفلسطيني مع تلك الجهود بصورة مسؤولة وبناءة ، ورحبت بهذا التجاوب . وقد كانت تونس ، انطلاقا من تضامنها مع الشعب الفلسطيني ، وتمشيا مع سعيها ، إلى جانب كافة الأطراف الدولية ، من أجل إحلال السلام في الشرق الأوسط ، بين جميع دول اتحاد المغرب العربي ، ممثلة في مؤتمر مدريد بصفة مراقب ، من طرف الأمين العام للاتحاد .

إننا نأمل أن تتخلى اسرائيل في هذا المحفل وفي المفاوضات التي انطلقت في مدريد عن لغة التعنت ، وأن تقبل بجد ، مثل الأطراف العربية ، اعتماد الشرعية الدولية ، وخاصة قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، ومبدأ الأرض مقابل السلام الذي أكده الرئيس جورج بوش أمام الكونغرس في ٦ آذار/مارس الأخير ، أساسا لحل

نزاع الشرق الاوسط - وجوهره قضية فلسطين - وأن تتجاوب مع ما برهن عليه وفد فلسطين في مؤتمر مدريد من عزيمة سلمية صادقة وصريحة . فالتعنت والمكابرة والحجج الواهية والمتناقضة لا تخدم السلام . فليس من المنطق أن تطلب من الفلسطينيين والعرب جميعا التخلي عن الماضي واعتبار العودة إلى حدود ما قبل ١٩٦٧ أو ١٩٤٧ وهما تجاوزه الدهر ، وتطالب لنفسها في ذات الوقت بالحق في الرجوع بهم وبعجلة التاريخ إلى اربعة آلاف سنة مضت . وليس من المنطق ولا من العدل إنكار حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره في أرضه ، بتعلّة أن غيره من الشعوب العربية تمتعت هي الاخرى بحقها في تقرير مصيرها في أراضيها .

فالامن والسلام الدائم والشامل لا يقومان على اغتصاب أرض الغير بالقوة والقمع والعدوان ، بل على العدل واحترام القانون الدولي والشرعية الدولية ، بما في ذلك حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره مثل بقية شعوب العالم ، وبناء دولته المستقلة على أرضه ولا يكون ذلك إلا في إطار مخطط واضح وكامل ، ملزم لكل الاطراف في جميع مراحله وجوانبه .

ولا شك أن نجاح الحركية السلمية التي انطلقت في مدريد يستوجب توفر جو من الثقة وصدق العزيمة والنوايا السلمية ، والكف عن كل المزايدات والممارسات التعسفية .

وعلى اسرائيل في هذا الإطار الإقلاع عن بناء المستعمرات في الاراضي الفلسطينية والعربية الاخرى المحتلة ، بما فيها القدس ، والتي من شأنها أن تقوض أسس المفاوضات حول المستقبل النهائي للاراضي المحتلة ، وتجهض حظوظ التعايش بين شعوب المنطقة ودولها .

وإنه من البيّن أن الغارات الاسرائيلية على لبنان وجو الترويع الذي صاحبها ، والتي تزامنت مع انعقاد مؤتمر مدريد ، وقرار الكنيست الاخير بتكريس ضم الجولان العربي المحتل ، تعد من التناقضات الدالة على استخفاف بالمسعى السلمي الدولي ، الذي يتعين أن نعمل جميعا على صيانته ودعمه ، حتى تتمكن منطقة الشرق الاوسط من أن تنعم بالسلام والامن والاستقرار .

وعلى عكس ما تمعن فيه حكومة اسرائيل من ممارسات استفزازية وقمعية ، فقد سجلنا باهتمام اعتراف حزب المعارضة الاسرائيلي ، حزب العمل ، بحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية ، وهو ما يشير إلى تنامي الإرادة السلمية ورغبة التعايش العادل والآمن لدى الرأي العام الإسرائيلي مثلما هو الشأن لدى الفلسطينيين وغيرهم من الشعوب العربية .

إن الطريق نحو إرساء النظام العالمي الجديد الذي نصبو إليه جميعا يجب أن تُعبّد انطلاقا من منطقة الشرق الأوسط ، وفي ذلك رهان تاريخي يتحتم على المجموعة الدولية رفعه إذا أردنا فعلا عالما يسوده الأمن والسلم ، وتتساوى فيه الحقوق بين كافة الشعوب والأمم ، وتنمو في كنفه علاقات دولية قوامها الوفاق والتعاون والتضامن .

السيد صلاح (الاردن) : تنهي الجمعية العامة اليوم مناقشتها لبند فلسطين في الدورة الحالية مؤكدة مرة أخرى حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ، بما في ذلك حقه في تقرير مصيره على ترابه الوطني ، ومؤكدة أيضا الحاجة الملحة للتوصل إلى تسوية عادلة وشاملة للقضية الفلسطينية وللنزاع العربي - الاسرائيلي : تسوية مبنية على الشرعية الدولية التي أساسها ميثاق الامم المتحدة .

لا أرى حاجة للخوض في تاريخ القضية الفلسطينية التي أصبحت معروفة لكل من يسعى إلى المعرفة والحقيقة . يكفي أن أركز على بعض الجوانب التي نعتبرها أساسية ، وخاصة في هذه المرحلة التي نمر بها في منطقتنا وعلى خلفية متغيرات جذرية عالمية وأحداث أثرت ولا تزال على نمط التفكير العالمي ، وخاصة في مجال إيجاد الحلول السلمية للنزاعات الإقليمية .

أرجو أن أؤكد أولا بأننا لا نرى تعارضا في استمرار بحث القضية الفلسطينية والنزاع العربي - الاسرائيلي في الامم المتحدة وما يتفرع عنهما من بنود وقضايا في لجان مختلفة من جهة وبين أعمال مؤتمر السلام الذي بدأ في مدريد مؤخرا وما سيتبعه من مباحثات ثنائية مباشرة ومتعددة الاطراف في سبيل إقرار سلام شامل وعادل ودائم في منطقة الشرق الأوسط . بل على العكس من ذلك فإن مؤتمر مدريد وما سبقه من جهود حثيثة

يقدرها كل محب للسلام والعدل وسيادة القانون وما انبثق عنه من آمال قد أكدت جدوى قرارات الامم المتحدة ودورها . فقد التأم مؤتمر مدريد على أساس تطبيق قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الارض مقابل السلام ونيل الشعب الفلسطيني لحقوقه السياسية المشروعة وضمان الامن والسلام لسائر دول المنطقة ، وبهدف التوصل إلى تسوية سلمية شاملة وعادلة ودائمة .

إن مؤتمر مدريد لم يأت من فراغ . فهو بداية لمبادرة ومسيرة جديدة في السعي الدؤوب إلى حل جاد وعملي وعادل للقضية الفلسطينية والنزاع العربي - الاسرائيلي ، مبني على القانون وعلى التطبيق السوي للشرعية الدولية . وهو يأتي بعد تغير جذوري في الاجواء السياسية العالمية والعلاقات بين الدول ، وبعد تغيير هيكلة ، وتنظيم بعض هذه الدول والتأكيد على الحريات الاساسية والديمقراطية وحقوق الانسان . وهو يأتي أيضا في أعقاب أزمة وحرب الخليج امتحانا لقدرة المجتمع الدولي على تأكيد الشرعية الدولية وسيادة القانون . وهو فوق ذلك كله يأتي بعد تطورات ذات مغاز بعيدة لا تخفى على أحد في مواقف الاطراف المعنية بالقضية الفلسطينية وبالنزاع العربي - الاسرائيلي . كل هذه التغييرات والتطورات ، أو معظمها على الاقل ، لا بد وأن تدفع إيجابيا عملية تحقيق السلام .

أرجو أن تسمحوا لي أن أعيد للذاكرة وباختصار التطورات الهامة التي حصلت على مواقف الجانب العربي والفلسطيني : لقد قبل الاردن ومصر بقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) ، حال صدوره وكانت هناك تأكيدات بتطبيق بنوده في حينه . ثم قبلت به سوريا كما قبلت به لبنان أيضا ، وهذه هي الدول العربية المعنية مباشرة بالنزاع العربي - الاسرائيلي . كما قبلت هذه الدول بقرار مجلس الامن ٣٣٨ (١٩٧٣) حين صدوره .

ولقد اكتمل الموقف العربي بقبول منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٨٨ بالقرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وانعكس ذلك في قرارات الجمعية العامة التي أكدت قبول هذين القرارين والمبادئ العامة المنبثقة عنهما ومنها : انسحاب اسرائيل

من الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما فيها القدس ، تطبيقا لمبدأ عدم جواز احتلال اراضي الغير بالقوة ؛ حق دول المنطقة بالعيش في سلام وامن وفي حدود معترف بها ؛ قبول الفلسطينيين بوجود دولتين على ارض فلسطين واحدة هي اسرائيل والاخرى دولة فلسطين .

حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين على أساس قرارات الامم المتحدة ذات الصلة وخاصة قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣) لعام ١٩٤٨ .

وقف وإزالة المستوطنات الاسرائيلية المنشأة على الاراضي العربية المحتلة خلافا لاتفاقية جنيف الرابعة وقرارات الامم المتحدة العديدة ذات العلاقة .

وبذلك أصبح الموقف العربي ، بما في ذلك الموقف الفلسطيني ، موقفا عمليا مبنيا على سيادة القانون وعلى التأييد العالمي للمبادئ المذكورة . فماذا كان موقف اسرائيل ؟

استمرت اسرائيل باحتلال الاراضي الفلسطينية والعربية ، وواصلت سياساتها وإجراءاتها المخالفة للقانون الدولي وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ التي أقر مجلس الامن والجمعية العامة بانطباقها الفعلي والقانوني على تلك الاراضي وعلى سكانها .

استمرت اسرائيل في بناء المستعمرات وتكثيفها في الاراضي العربية المحتلة ، وهي أعمال غير قانونية وتعتبر لاغية وباطلة .

ازدادات بشكل مكثف الهجرة ، وخاصة هجرة اليهود السوفيات إلى إسرائيل ، وذهبت أعداد منهم للاستيطان في الاراضي العربية المحتلة .

ازدادت بشكل مكثف الهجرة ، وخاصة هجرة اليهود السوفيات إلى اسرائيل ، وذهبت إعداد منهم للاستيطان في الاراضي العربية المحتلة .

ازدادات ، وبشكل مكثف وملحوظ ، انتهاكات اسرائيل لحقوق الانسان الاساسية لسكان الاراضي المحتلة وفي شتى مناحي الحياة اليومية ، من حرية الحركة والتنقل إلى حرية الكلام والتعبير والتجمع ، إلى حرية التعليم والثقافة ، إلى حرية العمل وكسب العيش ، حتى الوصول إلى الاماكن الدينية . وإن نظرة في تقرير اللجنة المعنية بالممارسات الاسرائيلية وغيره من التقارير تثبت ذلك .

استمرت اسرائيل في اتخاذ السياسات والاجراءات الفردية التي تغير من وضع مدينة القدس الشريف وتركيبها الديمغرافي ، وهي سياسات وإجراءات غير قانونية ولاغية .

وفوق ذلك تواصل القيادة الاسرائيلية مواقفها المتعنتة والمتطرفة من عملية السلام ، وتحاول فرض شروطها عنوة على باقي الاطراف ، بل وعلى العالم أجمع .

وهذا ما حدا بجلالة الملك الحسين للقول في خطابه أمام المؤتمر الوطني الاردني في عمان في ١٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ ، قبيل الذهاب إلى مؤتمر مدريد :

قد يقول قائل لماذا نذهب لمؤتمر السلام والقيادة الاسرائيلية تصرح دون انقطاع بأنها لن تتنازل عن شبر واحد من الاراضي المحتلة ؟ والجواب على هذا القول : إن قضيتنا ليست بيننا وبين اسرائيل فقط ، بل بين العالم واسرائيل أيضا . إنها بين سيادة القانون الدولي ، توطيدا للسلام العالمي ، وبين التمرد عليه . فالعالم كله لا يوافق على ما تقوله القيادة الاسرائيلية لانه مخالف للشرعية الدولية ، بل أن نسبة متزايدة من الشعب الاسرائيلي تقترب من الموقف العالمي" .

ولقد حملت لنا الاخبار أن حزب العمل الاسرائيلي ، وهو الحزب المعارض ، قد قرر يوم الخميس الماضي الاعتراف بالحقوق الوطنية للفلسطينيين ، وتجميد المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة ، والتخلي عن سياسة عدم الاتصال أو التحدث مع ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية . وهذه مؤشرات مشجعة وعلى الطريق الصحيح ، ونرجو لها أن تقترب أكثر من المواقف الشرعية والعالمية ، وبالتالي ، أن تبتعد أكثر عن التطرف والتعنت اللذين تتسم بهما القيادة الاسرائيلية الحالية ، واللذين عبر عنهما يوم الجمعة الماضي بشكل سافر مندوبها الدائم في الامم المتحدة .

آن للقيادة الاسرائيلية أن تواجه الحقيقة . لقد ادعت اسرائيل دائما أن مواقفها ستكون في غاية الاعتدال إذا رضي العرب بالمفاوضات المباشرة . وها هي الاطراف العربية تقبل بالمفاوضات ، فهل تغيّر الموقف الاسرائيلي أم أنه ازداد تعنتا ؟

نحن نقول ، ويقول العالم معنا ، إنه لا بد من سلام شامل ودائم تقوم على أسسه صلات وعلاقات جديدة ، وأنه لإحلال مثل هذا السلام ومثل هذه العلاقات الجديدة ، لا بد من

انسحاب اسرائيلي كامل من جميع الاراضي المحتلة ، بما فيها القدس ، وانه لا بد من وقف المستوطنات الاسرائيلية . وفوق ذلك كله لا بد من الاعتراف بالحقوق الثابتة والمشروعة للشعب الفلسطيني ، مثله مثل باقي شعوب المنطقة - بما فيها الشعب الاسرائيلي ، في العيش بامن وسلام ضمن حدود معترف بها . نحن نصر ، ويصر معنا العالم ، مؤيدا لسيادة القانون والشرعية الدولية ، على أن الامن والاستقرار هما نتيجة لحالة استتباب السلم ، وليسا انعكاسا للتشبث بأرض الغير التي احتلت بالقوة ، أو انعكاسا لنظريات عسكرية جغرافية توسعية . بل نضيف أن إجراءات أمن تقبل بها الاطراف مثل مناطق منزوعة السلاح وغيرها من ترتيبات ، ستكون أكثر فعالية من الإصرار على فرض شروط اسرائيلية لا تقبل بها الاطراف الاخرى .

لقد قاسى الشعب الفلسطيني ويلات الحرب والتهجير على يد اسرائيل عام ١٩٤٨ ، وعانى من الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشريف منذ عام ١٩٦٧ . وبقي الشعب الفلسطيني أحد آخر الشعوب في العالم التي لم تنل حريتها واستقلالها وكيانها الوطني . وظل يناضل بصبر وعزيمة لنيل حقوقه ، أسوة بغيره من شعوب الاردن . وما كانت الانتفاضة إلا تعبيرا عن ذلك ، وكذلك موقفه من عملية السلام وخلال مؤتمر مدريد ، والشعب الفلسطيني ، ومعه المجتمع الدولي ، لا يطالب بالكثير ، فهو لا يريد إلا إحلال الشرعية الدولية ومبادئ القانون الدولي والعيش بسلام على ترابه الوطني وضمن حدود معترف بها مثل باقي الشعوب .

قبل أن أنهي كلمتي هذه ، أود أن أسجل تقديرنا لأعمال اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ولرئيستها وأعضائها . كما لا بد أن أسجل بالتقدير ما تقوم به شعبة حقوق الفلسطينيين في الأمانة العامة ودائرة شؤون الاعلام من نشر الحقائق والبيانات الخاصة بالقضية الفلسطينية وبشعب فلسطين .

وختاما ، وكما ذكرت في بداية كلمتي هذه ، فإن المواقف والقرارات التي نتخذها داخل الأمم المتحدة ، والجهود التي ينبغي أن تقوم بها منظمتنا الدولية ، لا تتعارض مع عملية السلام التي بدأت في مدريد ، بل يجب أن تكون مساندة ومكملة لها .

السيد كبير (بنغلاديش)(ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في منعطف تاريخي من الانفراج الحقيقي والوفاق والتفاهم والتعاطف ونحن نرى ومضة أمل تلوح للبشرية في أن تعيش في نهاية المطاف في وئام وسلام على أُمّنا الارض ، تعلو نغمة نشاز واحدة في هذه السيمفونية . وفي ديننا الاسلام يعتبر البشر أفضل ما خلق الله الرحمن الرحيم . وكل الديانات لها آلهتها وهذه الآلهة المقدسة لا تفكر تفكيرا مختلفا بالنسبة لخير المؤمنين بها . فهل يمكن أن نصلي في ديناتنا المختلفة لآلهتنا ، ونقدم تعهدا جادا بأن نعيش كلنا في سلام ونجعل من هذا العالم شيئا يباهي به الله العزيز الرحيم ، وبأن تكون هذه البيئة بجمالها وعظمتها ومواردها السخية في الايدي الحانية الرحيمة للمؤمنين بكل الآلهة وجميع الاديان . أما نغمة النشاز التي أشرت اليها آنفا فهي مسألة فلسطين التي لم تعد مجرد مسألة ، بل أصبحت الآن الرد على مسألة فلسطين .

إن الصراع في الشرق الاوسط ، وجوهره مشكلة فلسطين ، قد استعصى على الحل حتى الآن ، ومازال صعب المراس . ومسألة فلسطين ، أو كما أسميها ، الرد على مسألة فلسطين ، من أكبر مآسي عصرنا . ومع ذلك ، فقد حدث تحول تاريخي في الوضع السياسي العالمي . وقد حولت الاحداث الايجابية عالمنا المعاصر تحولا يزودنا بالتفاؤل . ويجب أن ننتهز هذه الفرصة التاريخية لكي نتوصل الى حل دائم وقادر على البقاء لقضية فلسطين .

ولا تزال الحالة في الشرق الاوسط مصدر قلق شديد وعميق ليس فقط لما تنطوي عليه من مبادئ وقضايا سياسية بل أيضا بسبب المعاناة الانسانية الواسعة النطاق الناجمة عن الفشل في حل هذه القضايا . لقد انقضى ما يزيد على أربعة عقود منذ بدء مناقشة هذه القضية في الامم المتحدة . وبالرغم من المساعي الجادة التي يبذلها المجتمع الدولي ، فقد عجز عن إيجاد حل لقضية فلسطين . وتدهورت في الاعوام الاخيرة الحالة في الشرق الاوسط ، وبخاصة في فلسطين والاراضي العربية المحتلة . واستمرار التأخير في حل القضايا قد يضع المنطقة كلها في حالة اضطراب جديدة وهو أمر يريد العالم كله أن يتحاشاه في ظل مناخ الامل الجديد .

في أعقاب أزمة الخليج ، بذلت الولايات المتحدة جهودا جادة لبدء مسيرة سلام في الشرق الاوسط ، استنادا الى قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ مقايضة الارض بالسلام . وتوجت هذه الجهود بانعقاد مؤتمر مدريد المعني بالشرق الاوسط . وترحب بنغلاديش بعقد ذلك المؤتمر الذي نأمل أن يحفز على إجراء مشاورات أوسع نطاقا لتعزيز المبادرة المؤدية الى حل دائم وعادل لمشكلتي فلسطين والشرق الاوسط .

وستكون مفاوضات السلام شاقة لأن القضايا معقدة دون شك . وسيتطلب نجاح المؤتمر الارادة السياسية والاسلوب العملي اللازمين ، من جانب جميع الاطراف ، وبخاصة اسرائيل ، التي تحتل فلسطين والاراضي العربية .

وترى بنغلاديش أن للامم المتحدة دورا متواصلا وهاما في السعي لإيجاد سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط .

وسواء سلّم المرء أم لم يسلم ، فمن الجلي أنه لا يمكن تحقيق سلام عادل ودائم في المنطقة دون ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف في تقرير مصيره بما فيها حقه في وطنه . ولا يمكن التوصل الى حل شامل وعادل ودائم للصراع في الشرق الاوسط ولقضية فلسطين إلا إذا انسحبت اسرائيل من الاراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، ومن الاراضي العربية المتحدة الاخرى ، على أساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) والقرارات الاخرى ذات الصلة .

إننا نأسف لكون اسرائيل تنتهج سياسة لإنشاء مستوطنات جديدة للمهاجرين اليهود في الاراضي المحتلة ، بغية إدامة الاحتلال عن طريق تغيير التركيب الديمغرافي في المناطق المحتلة . وتنظر بنغلاديش بقلق عميق الى مواصلة اسرائيل إقامة المستوطنات في فلسطين المحتلة ، بما فيها القدس والاراضي العربية ، بالرغم من قرارات مجلس الامن ، وانتهاكها لاحكام اتفاقية جنيف الرابعة . ونرى أن هذه السياسات تشكل عقبات كأداء أمام نجاح مؤتمر السلام . لقد دخلت الانتفاضة الفلسطينية لإنهاء الاحتلال الاسرائيلي سنتها الرابعة في وجه تحديات هائلة . وتؤكد بنغلاديش من جديد للشعب الفلسطيني التزامها الثابت . ونحن نحيّي شجاعته التي لا تقهر ومقاومته العنيدة إن تأييدنا للقضية الفلسطينية تأييد لا يلين . لقد كانت الانتفاضة شهادة على رفض وضع الاحتلال الراهن . وكما ثبت من التطورات التي حدثت مؤخرا في بعض المناطق الاستراتيجية في العالم ، لا يمكن للتجريد من الصفات الانسانية ، أو الاحتجاز ، أو الطرد ، أو القتل ، أن تؤدي الى ردع المقاومة ، بما فيها بطبيعة الحال ، مقاومة الشعب الفلسطيني الذي تستند قضيته الى العدالة . وإذا كان ذلك قد ثبت في أماكن أخرى ، فمن البديهي أن يصدق على حالة فلسطين .

وتواصل اسرائيل اتخاذ تدابير أكثر قمعا لسحق الانتفاضة . وفي نفس الوقت يستمر تفاقم الحالة في الاراضي المحتلة بشكل مطرد ، مما يؤدي إلى وقوع خسائر كبيرة في الارواح ، فضلا عن المئات والآلاف الذين جرحوا أو احتجزوا منذ بدء هذه الحركة . وقد طالب مجلس الامن اسرائيل مرارا بأن تتقيد بالتزاماتها بصفتها دولة طرفا في اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب . ولقد تدهورت حالة حقوق الانسان للشعب الفلسطيني وغيره من العرب في الاراضي المحتلة الى درجة أصبح فيها أولئك السكان يجاهدون لمجرد البقاء . وبالنظر الى خطورة هذه التطورات ، فإن بنغلاديش تطالب مجلس الامن والاطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة باتخاذ التدابير اللازمة لضمان حماية المدنيين الفلسطينيين في الاراضي المحتلة .

إن الاستيلاء على الاراضي بالقوة أمر غير جائز وفقا للقانون الدولي . ولا يجوز لاي بلد أن يتمتع بثمار العدوان . ولا بد لاسرائيل أن تنسحب من كل الاراضي المحتلة منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧ ، عملا بقراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) والقرارات الاخرى ذات الصلة . ولا يمكن أن يكون هناك حل عادل ودائم لقضية فلسطين ، لب الصراع العربي - الاسرائيلي ، إلا إذا أخذت الطموحات المشروعة للشعب الفلسطيني في الاعتبار .

وينبغي أن تكون الانتفاضة بمثابة اشارة موجهة لاسرائيل بأن ما من شعب سيتحمل القمع في صمت الى الابد . ونحن نأمل أن يسفر مؤتمر مدريد الذي بدأ عملية المفاوضات ، عن سلم دائم في المنطقة ، وأخيرا ، عن اقامة وطن للشعب الفلسطيني ، ومن ثم ، يسهم اسهاما كبيرا في إقرار السلم والامن والوئام في العالم .

السيد ترينه شوان لانغ (فييت نام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

لقد أفضى المناخ الجديد الذي بدأ يسود العلاقات الدولية الى التوصل الى حلول سلمية لعدد من الصراعات في مناطق مختلفة من العالم . بيد أن قضية فلسطين ظلت دون حل على مر الاعوام الـ ٤٤ الماضية . ويحدونا الامل في أن تهيئ الحالة الدولية الجديدة مناخا مؤاتيا لتحقيق تسوية عادلة وشاملة للصراع العربي - الاسرائيلي في الشرق الاوسط ، وجوهره قضية فلسطين .

وينبغي للامم المتحدة والمجتمع الدولي تكثيف جهودهما على نحو عاجل من أجل ضمان التوصل الى حل سلمي عادل وشامل لقضية فلسطين .ولا بد من إنهاء معاناة الشعب الفلسطيني الجسيمة التي استمرت طوال الخمسة والاربعين عاما الماضية . فلن يتحقق سلم عادل ودائم في الشرق الاوسط ما لم يتمكن الشعب الفلسطيني من أن يمارس بالكامل حقوقه الوطنية المشروعة ، وخاصة حقه في تقرير المصير واقامة وطنه . ولن يتسنى التوصل الى حل عادل وشامل لقضية فلسطين ما لم تنسحب اسرائيل من الاراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، ومن جميع الاراضي العربية المحتلة الاخرى ، وذلك وفقا لقراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) والقرارات الاخرى ذات الصلة .

على مر الاعوام الـ ٤٤ الماضية تمادت اسرائيل في سياستها المتعنتة ، معيقة بذلك التوصل الى حل سلمي شامل ودائم للنزاع . فقد استخدمت كل الوسائل في سبيل الإبقاء على احتلالها للاراضي الفلسطينية ، بما فيها القدس ، والاراضي العربية المحتلة الاخرى ، ومنع الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف ، بما في ذلك حقه في تقرير المصير وفي انشاء وطن . ورفضت مبادرة السلم التي طرحها الفلسطينيون في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ، وقرارات الامم المتحدة الهادفة الى التعجيل بعملية السلم . وتجاهلت كل قرارات مجلس الامن ذات الصلة ، وصعدت عملية توطين اليهود في الاراضي المحتلة .

ونتيجة لفرض اسرائيل تدابيرها القمعية القاسية ، تفاقمت الحالة في الاراضي الفلسطينية المحتلة بشكل واضح . وخاصة في أعقاب حرب الخليج . وقد تسبب تكثيف عمليات مصادرة الاراضي وسياسة الاستيطان التي انتهجتها اسرائيل في الاراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، وغير ذلك من التدابير القاسية ضد الفلسطينيين - مثل الإبعاد ، وعمليات الاعتقال الواسعة النطاق ، والاحتجاز ، وشن الغارات على المنازل والقرى ، وحظر التجول لفترات طويلة ، في أن يعاني الشعب الفلسطيني معاناة يعجز عنها الوصف .*

اننا نعتقد بضرورة أن تعالج الجمعية العامة ومجلس الامن بسرعة وبحزم مسألتي المستوطنات اليهودية ، وحماية وسلامة الفلسطينيين في الاراضي المحتلة . ويتعين على الجمعية العامة والمجلس أن يبذلا كل ما في وسعهما لرصد حالة الفلسطينيين الذين يعيشون في ظل الاحتلال الاسرائيلي وتشجيع الأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة على اتخاذ تدابير ملموسة تهدف الى ضمان احترام اسرائيل ، وهي السلطة القائمة بالاحتلال ، للاتفاقية في كل الظروف ، وفقا لالتزاماتها بمقتضى المادة ١ من الاتفاقية . وفي هذا الصدد ، نشيد اشادة خالصة بجهود الامين العام واللجنة المعنية

---

* عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة .

بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ووكالة الامم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين استجابة لنداء الشعب الفلسطيني .

إن النضال الباسل والمستمر الذي يخوضه الشعب الفلسطيني لضمان حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف ، بما في ذلك حقه في تقرير المصير والعودة الى أرضه وإقامة دولة مستقلة ذات سيادة ، أدى الى تطورات هامة . وإن الانتفاضة الفلسطينية - التي دخلت عامها الرابع - ما هي إلا تعبير عن تصميم هذا الشعب على تحرير أرضه ونيل حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف .

لقد أيدت فييت نام ، حكومة وشعبا ، على الدوام النضال العادل للشعب الفلسطيني . ونحن نقدر بالغ التقدير الموقف البناء الذي أبداه القادة الفلسطينيون ، بموافقتهم على المشاركة في مؤتمر مدريد للسلم . وبوصفنا شعبا محبا للسلم ، أيدنا دوما كل الجهود الرامية الى التوصل في وقت مبكر الى حل سياسي شامل لكل المشاكل في الشرق الاوسط - وفي مقدمتها مشكلة فلسطين - عن طريق المفاوضات السلمية . وانطلاقا من هذه الروح ، نعتقد أن الاجتماع الاخير المنعقد في مدريد يعد خطوة ايجابية ، على الرغم من الصعوبات والتعقيدات الكثيرة المتوقعة . ونعتقد اعتقادا راسخا بضرورة أن يستند أي حل شامل ودائم للنزاع في الشرق الاوسط الى الانسحاب الكامل للقوات الاسرائيلية من الاراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس ، ومن الاراضي العربية المحتلة الاخرى ، ووقف بناء المستوطنات اليهودية في هذه الاراضي المحتلة ، والاعتراف بالحقوق الوطنية الاساسية للشعب الفلسطيني . ونحن واثقون بأن النضال الشاق والعنيد والباسل الذي يخوضه الشعب الفلسطيني تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وبدعم من الامم المتحدة والشعوب المحبة للسلم والعدالة في العالم أجمع ، سيتوج بالنصر في نهاية المطاف .

السيد اللقاني (المملكة العربية السعودية) : يسود العالم اليوم إنفراج دولي ، وقيام النظام الدولي الجديد يساهم في حل معظم المشاكل الدولية . وقضية فلسطين ، جوهر الصراع العربي الاسرائيلي ، هي واحدة من المشاكل الدولية التي يجب حلها بصورة عادلة من أجل إقامة سلام دائم لا في منطقة الشرق الاوسط بل في العالم أجمع .

إن قضية فلسطين هي قضية حق وعدالة في الدرجة الاولى . ونحن اليوم أمام واقع جديد على الساحة الدولية ، واقع نأمل أن يرسم مستقبل القضية الفلسطينية . ولقد افتتح المؤتمر الدولي للسلام في مدريد منذ أسابيع قليلة ، وحمل الوفد الفلسطيني إلى هذا المؤتمر أغصان الزيتون معلنين للعالم أنهم شعب داع للسلم ويطمح له . فهل يساعده العالم على تحقيق حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف .

لقد قدمت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف منذ إنشائها بقرار الجمعية العامة ٣٣٧٦ (د-٣٠) بتاريخ ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٤ ولغاية الآن جهودا مثمرة في لفت انتباه العالم الى قضية فلسطين وفي حث المجتمع الدولي على بذل المزيد من الجهود لايجاد حل عادل لها . وفي هذه المناسبة أود أن أوجه الشكر والتقدير إلى رئيسة اللجنة السفيرة عبسة ديالو وإلى أعضاء اللجنة على تقرير اللجنة لدورتنا الحالية السادسة والاربعين والمتضمنة في وثيقة رقم A/46/35 . ذكر تقرير اللجنة الدولية المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف انه "تعتقد اللجنة انه من الاهمية بمكان ، مع ظهور بوادر تجدد التصميم الدولي الاخير لتامين الالتزام بالانصاف والعدالة والاطراد في تطبيق مبادئ القانون الدولي ، تكثيف الجهود من أجل التوصل الى تسوية شاملة ، وعادلة ودائمة للقضية الفلسطينية ، التي هي جوهر النزاع العربي ـ الاسرائيلي" .

(A/46/35 ، الفقرة ٤)

هذا ولقد أكدت اللجنة من جديد "أن استمرار احتلال اسرائيل للارض الفلسطينية ، بما فيها القدس ، والاراضي العربية المحتلة الاخرى ، وحرمانها الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف في فلسطين ، بما في ذلك حقوقه في

تقرير المصير بدون تدخل خارجي ، وفي العودة إلى ديارة وممتلكاته ، يشكل العقبة الرئيسية أمام تحقيق سلم عادل" . (المرجع نفسه ، الفقرة ٧)

هذا ولقد شجبت اللجنة استمرار لجوء اسرائيل إلى القوة العسكرية في قمع الانتفاضة الفلسطينية وفرض قيود متزايدة على حرية حركة الفلسطينيين ونشاطهم الاقتصادي ، الامر الذي هدد موارد رزقهم بصورة خطيرة . هذا وتؤيد اللجنة جهود الامين العام المتعلقة بعقد اجتماع للاطراف المتعاقدة وفقا لقرار مجلس الامن ٦٨١ (١٩٩١) .

ويجب أن لا نخفي على العالم المرونة التي أظهرها الشعب الفلسطيني متمثلا في قرار مجلسه الوطني الذي اتخذ قرارا في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ بقبول المشاركة في عملية السلام التي بدأت في مدريد والتي لا يساعدها تعنت الحكم الاسرائيلي والعقبات التي يضعها أمام إيجاد حل عادل وشامل لهذه القضية المأساوية .

لقد حان الوقت لأن توضع اسرائيل امام المحك وأن يكشف بكاؤها وتباكيها وهي تمد يدها من أجل السلام أمام المجتمع الدولي . فإن أرادت السلام فعلا فعليها التوقف عن استخدام الاساليب الملتوية التي ترمي إلى إقرار سياسة الامر الواقع وتثبيت سياستها الاستيطانية التوسعية . لقد آن الاوان لان يرى المجتمع الدولي حقيقة رغبة اسرائيل في السلام وإذعانها لتنفيذ قرارات الامم المتحدة التي تمثل الاساس الشرعي لحل هذه المشكلة والابتعاد عن اللعب بالالفاظ والالتزام بشكل حيوي بهذه القرارات .

وبالاضافة إلى ذلك فان على اسرائيل أن تدرك انه لا يمكنها أن تحقق السلام وتمارس سياستها الاستيطانية التوسعية وهو ما يتعارض قطعا مع قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، أساس أي تسوية ممكنة .

ولقد اثبتت الاحداث خلال السنة الماضية تصميم المجتمع الدولي على دعم دور الامم المتحدة في إحلال السلام في مختلف مناطق العالم وعلى تطبيق الشرعية الدولية كأداة في فرض الحق وتأمين الحقوق .

لقد ارتبطت المملكة العربية السعودية اسوة بأشقائها العرب إرتباطا وثيقا بالقضية الفلسطينية ونضال الشعب الفلسطيني العادل . وبعد نكبة عام ١٩٤٨ شاركت المملكة العربية السعودية بكل إمكانياتها مع أبناء الشعب الفلسطيني ولا تزال في دعم

حقه وفي صموده المشروع داخل الاراضي المحتلة وخارجها على مختلف الاصعدة المالية والاجتماعية والسياسية . ولابد لي أن أكرر مجددا التزام المملكة العربية السعودية بقوة بضرورة إحقاق الحق في فلسطين بتوجيه خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز الذي لعب دورا رئيسيا في دعم الحق الفلسطيني منذ بدأت ممارسات هضم هذا الحق ولا ننسى مبادرته للسلم التي تبناها مؤتمر القمة العربي في فاس في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ . وها هي المملكة مع أشقائها العرب تدعم الجهود الدولية الرامية إلى إيجاد حل عادل وتسوية سلمية دائمة للصراع العربي الاسرائيلي وتأمين الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني . ونأمل أن تجد هذه الجهود دعما مستمرا مع المجتمع الدولي للوصول إلى سلام دائم قائم على الحق والعدل على أرض فلسطين .

الرئيس : لقد استمعنا إلى آخر المتكلمين في هذا البند . وقبل أن أعلن رفع الجلسة ، أود أن أخبر الاعضاء بأن مشروع القرار الخاص بهذا البند سينظر فيه في وقت لاحق ، وسيعلن عن ذلك في "اليومية" .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/١٠